



على الخفاف

هل تجرؤ المصارف على فتح أبوابها؟

محمد وهبة

هناك كارثة مرتقمة اسمها «فتح أبواب المصارف»، في هذه اللحظة سيكون هناك تهاافت على تحويل الودائع إلى الخارج هذا الأمر كان محور أكثر من اجتماع ولقاء في اليومين الماضيين وسط نقاش مركّز أوصل جمعية المصارف إلى طريق مسدود فرض عليها الاستثمار في إقبال أبواب المصارف حتى إشعار آخر، وإن كانت الجمعية عبرت عن القوار بشكل ملتبس قائلة: «تبقى أبواب المصارف مغلقة يوم غد الجمعة».

«حتى الآن لا يزال حاكم مصرف لبنان رياض سلامة يرفض إعلان فرض قيود على السحب والتحويل بشكل مطلق أو ما يسمى «كابيتال كونترول»، وهو يترك الأمر لكل مصرف أن يقوم بما يتناسب مع وضعه وعلاقته مع الزبائن». وبالعبارة الأخيرة بلخص أحد المصرفيين النقاش الذي يدور حالياً حول فتح أبواب المصارف بعد ستة أيام (عمل) من الإقفال المتواصل. هذا الكلام ليس أمراً عابراً في القطاع المصرفي الذي يعدّ «الأهم» بين القطاعات الاقتصادية في لبنان، بل هو مؤشّر على مدى خطورة الأوضاع التي بدأت ملامحها تتبلور منذ صيف 2016، مع بداية الهنذسات المالية التي نفذها مصرف لبنان مع المصارف. ففي ذلك الوقت تبين أن تباطؤ تدفق الرساميل إلى لبنان أصبح نمطاً بنوياً في نظام يعتمد بشكل مفرط على هذه التدفقات لتمويل الاستهلاك الخاص والعام، أي الاستهلاك المعتمد على الاستيراد وعجز الحكومة بالعملة الأجنبية.

هذا النمط بدأ يتطور تدريجياً وتسارعت تبعاته مع مرور الوقت، إلى أن بدأ شيخ الدولارات النقدية يظهر بشكل واضح لدى المصارف ولدى الصرافين ردّ فعل القطاع المصرفي جاء على شكل قيود على التحويل والسحب وصفقتها وكالة «ستاندر أند بورز» بـ«القيود الناعمة» (انظر تقرير «ستاندر أند بورز»). فقد عمدت المصارف إلى تحديد سقف لسحب الودائع النقدية بالدولار مقابل للودع اسبوعياً في بعض المصارف، وامتتعت المصارف عن تحويل الودائع من الليرة إلى الدولار إلا للزبائن المحظيين، ورفعت العمولات على قبض الشيكات النقدية (وصلت في بعض المصارف إلى 5 بالآلف على كل شيك مهما كانت قيمته)، وامتتعت عن تعبئة آلات الصرافة (ATM) بالدولارات. كذلك قلّصت المصارف إلى أدنى حد ممكن تمويل الاعتمادات بالدولارات حتى اندلعت أزمة في استيراد المستندات النقدية والقمح والدواء، على اعتبار أن أسعار هذه السلع محدّدة رسمياً من قبل الوزارات. وهذا يعني أن باقى السلع المستوردة واجهت تحصيل فروقات نسفاً، لكنها قرّرت تحميل فروقات سعر الصرف إلى المستهلكين. أما الأهم، والنتيجة الأساسية لنشج الدولارات، فكانت في نشوء سوق غير نظامية لسعر صرف الليرة مقابل الدولار، مرتفعا السعر لدى الصرافين إلى 1800 ليرة لكل دولار (الصرافون يمتنعون اليوم عن بيع الدولارات، ويقال إن بعضهم يخشى الدولارات في انتظار بلوغ أسعار الحد الأقصى لتحقيق أقصى ربح ممكن)...

كل هذه التطورات التي لم يشهدها لبنان في شباط 2005 وفي تموز

2006، سرّعت الانتقال إلى مستوى أعلى من الأزمة المالية والتقدية تجلّت في إغلاق المصارف أبوابها. عند هذه النقطة، وقعت المصارف في مازق، فلم يعد بإمكانها العودة إلى فتح أبوابها قبل انضاج صورة ما ستؤول إليه الأوضاع في الشارع. عندما اندلعت المظاهرات، كان العدد الأكبر من أعضاء مجلس إدارة جمعية

التهاافت على المصارف قد يستنزف كل احتياطات «المركزي» بالعملة الأجنبية

المصارف برفقة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في الولايات المتحدة الأمريكية لخصور اجتماعات الخريف لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. فور عودتهم، اجتمع مجلس إدارة جمعية المصارف وناقش مسألة فتح أبواب المصارف. بعض المصرفيين كان رأيهم أنه لا يمكن فتح الأبواب مطلقاً قبل انتهاء المظاهرات وتبلور حل واضح يعيد «الاستقرار». مصرفيون آخرون أشاروا إلى أنه يمكن فتح المصارف

أبوابها، مع زيادة مستوى القيود على السحب والتحويل والامتناع عن تسديد استحقاقات الودائع بكامل قيمتها مباشرة وتقسيمها على أيام أو أسابيع إذا أمكن. هذا النقاش انطلق من مسألة أساسية، وهي أن حجم الطلب على تحويل الودائع إلى الخارج سيكون هائلاً ويفوق قدرة المصارف على تلبيةه. هذا النقاش جرى في اللقاء بين اللذين عقدتهما جمعية المصارف مع رئيس الحكومة سعد الحريري أول من أمس، ومع رئيس الجمهورية ميشال عون أمس. وبحسب المعطيات المتداولة، قبل للرئيسين بوضوح: «إذا فتحت المصارف أبوابها في ظل عدم الاستقرار، فإن كارثة ما ستحصل قد تؤدي إلى انهيارات وإفلاسات»، وفق مصادر مطلعة.

في ظل هذا الوضع، قرّرت المصارف إبقاء فروعها مغلقة، وإن تعمل مع الزبائن من خلال آلات الصرافة فقط، من دون أن يكون هناك أي عمليات أخرى، سواء قبض القروض وإيداع الشيكات وسحبها وإجراء عمليات التحويل... وبحسب بيان جمعية المصارف، فقد «واصل مجلس إدارة

«ستاندر أند بورز» تراقب لبنان «سلباً»:

ازدواجية سعر الصرف وقيود على السحب والتحويل

في ضوء الحاجات التمويلية الخارجية الكبيرة، وبالعكس، فإن وكالة التصنيف «ستاندر أند بورز»، قد يكون أول إقرار بأن المصارف فرضت شكلاً من أشكال «كابيتال كونترول»، إضافة إياه بـ«الناجحة» و/أو إقرار بأن هناك سوقاً مزدوجة لسعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار. وهي لم تكتم بذلك، بل أعادت التذكير بما ورد في تقرير سابق عن احتياطات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية القابلة للاستعمال والمقدرة بنحو 19 مليار دولار، مشيرة إلى أنها من أن الحكومة ستواجه تحديات تتعلق بتحسين صديقيتها في وضع السياسات وتنفيذها، وسط صعوبة في تحليل الوضع الحالي بسبب تسارع التطورات، فهي أشارت إلى أن المصارف فرضت قيوداً «ناعمة» على عمليات السحب والتحويل، «ما يثير التساؤلات حول النظام النقدي». وتفسر الوكالة عملية فرض قيود على سحب الدولارات، مشيرة إلى أن «شيخ الدولارات يزيد كلفة التحويل من الليرة إلى الدولار في السوق غير النظامية لذا، فإن هناك سوقين لسعر صرف الليرة مقابل الدولار للمرة

الأولى في البلاد». وأوضح التقرير أنه انسحبت من لبنان رساميل خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2019 بقيمة 2,1 مليار دولار، موضحاً أن نمط نمو الودائع بخطوات فاعلة في عملية الإصلاح لضعف النمو الاقتصادي وتخفيف مسؤوليات الدين على المدى المتوسط. الليرة مقابل الدولار، وارتفاع أسعار الفائدة». فعلى المدى القصير، تتوقع الوكالة أن تكون احتياطات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية كافية لتمويل عجز الحساب الجاري المقدّر بقيمة 13 مليار دولار في 2019، وأن تموّل حاجات الدين وخدمته في تشرين الثاني 2019 البالغة 1,5 مليار دولار استحقاقات سندات يوروبوندرز وفوائدها بقيمة 1 مليار دولار، «لكن الضغوط ستجّرد على احتياطات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية والقابلة للاستعمال المقدرة بـ19 مليار دولار».

وتحدّثت الوكالة عن شراء مصرف لبنان الوقت «منذ نهاية السنة الماضية، امتنع مصرف لبنان السيولة بالعملة المحلية عبر إصدار شهادات إيداع وعمليات مالية هتدسات) للتحفيف من المضاربات على العملة المحلية. هذا الأمر أشتري المزيد من الوقت للسلطات المالية لوضع خطة الموازنة وخطة اقتصادية. على أي حال، ارتفعت نسبة الدولة إلى مستويات عام 2007 حين بلغت 157% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية 2022، مقارنة مع 140% في 2018. وهي تشير إلى أن «وضع لبنان قيد المراقبة يعكس مخاطر الجدارة الائتمانية من زيادة الضغوط

جمعية مصارف لبنان عقد اجتماعه اليومية لمواكبة التطورات المهمة التي تشهدها البلاد. وصدر عنه الآتي: - في ظل استمرار الأوضاع الأمنية المضطربة وإفقال معظم الطرق، وحرصاً على سلامة العملاء وموظفي القطاع وممتلكاته، تبقى أبواب المصارف مغلقة يوم غد الجمعة في 25 تشرين الأول 2019. - تؤكّد الجمعية أن عمل المصارف والأجراء والمستخدمين والموظفين في نهاية الشهر الجاري من خلال أجهزة الصراف الآلي المنتشرة في مختلف الأراضي اللبنانية. يهم الجمعية أن تشدّد على أولوية والحاجة الوصول إلى حل سياسي ناجع للأزمة الراهنة، وأن تطمئن المواطنين إلى أن المصارف جاهزة لاستئناف أعمالها كالمعتاد، فور استقرار الأوضاع». - بيان الجمعية يعني أن النشاط الاقتصادي المرتبط باستئناف الفواتير بين التجار والصناعيين وسواها من العمليات المرتبطة بالمصارف متوقّف حتى إشعار آخر، فهل الحكومة قادرة على إدارة أزمة من هذا النوع؟



(مِهْلَم الموسوي)

المالية الخارجية والتقدية... هذه الخطوة تعكس تقلص التدفقات الخارجية التي ستفاقم الضغوط المالية والنقدية، فيما قدرة الحكومة محدودة للاستجابة للمطالب الاجتماعية. إن الضغوط الاجتماعية

2022، وأن يزداد الدين الحكومي إلى 157% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية 2022، مقارنة مع 140% في 2018. وهي تشير إلى أن «وضع لبنان قيد المراقبة يعكس مخاطر الجدارة الائتمانية من زيادة الضغوط

نجيب نصرالله

يبدو أن الخاض اللبناني سيكون عسيراً. بل وأعسر مما تطلّبتّه الولادات المعروفة المسجّلة في العالم الإنكار السلطوي الذي خبره اللبنانيون سابقاً، قبل الحرب وبدها، وتتواصل فصوله اليوم، بدءاً من ورقة سعد الحريري وحتى كلمة ميشال عون، يتكامل مع فوضى «البدائل» المطروحة وضبابيتها. وهي فوضى مقصودة ولها من يرعاها ويحرص على دوامها. والمراوحة عند هذه الفوضى، تحديداً، والعجز عن كسرهما أو تجاوزهما، قد يعيدنا إلى نقطة (أو درجة) الصفر الكبير!

وعلى منوال الفوضى التي تسم «البدائل» تأتي المبالغات والآمال الزائفة لتزيد من تعقيدات المشهد وسورياليته. لقد بات واضحاً أن التغيير كمثل هدف حافة صميحية للناس وللولة لكنه ليس كذلك لحفّة التزعيم القابضين على السلطة. والسلطة هنا يجب أن تعني، حصراً، أصحاب المنظومة الفعلية («الحريرية السياسية» التي تضم خليطاً طائفياً وسياسياً وطبقياً بالغ الانسجام والضيّق) والمستفيدين منها. وكل قول آخر (لا مكان هنا للاستراحة ولا لحسن النيات) هدفه الفعلي إن لم يكن ضرب الحراك وواده فحرفه وتوظيفه بما يخدم الأجندات الخارجية المشبوهة التي لم تغب يوماً عن المشهد اللبناني، لكن حضورها اليوم هو الأكبر ويّسم بالخطورة.

أما الخطر الأكبر فيمكن في التبسيط الذي يراد له أن يهيمن على الصراع الجاري بين طرفين متناقضين غاية التناقض: الناس والسلطة. والتبسيط المقصود ينطوي على مستويين اثنين الأول، وهو مبالغة البعض بقدرات الحراك الذاتية على تجاوز العقبات وتحقيق الانتصار الناجز. أما الثاني فهو التعميم الخبيث (كلن يعني كلن!) وهو من أخطر ما يواجه الحراك ويتهدّه، وهنا ينبغي القول، وانطلاقاً من الشعور بالمسؤولية التي تفرضه الرغبة إلى التغيير والحاجة إليه، أن كل تأخير في معالجة هذه النقطة سيكون له ثمن فادح سيدفعه الناس الذين حرّكهم الفقر والعوز واختلال القيم وفسادها. بل إن تجليات هذا الخطر الذي يمثل التبسيط

المخلّ بدأ يظهر على وجه الحراك ويهدد بتشويه صورته الجميلة التي شاهدتها اللبنانيون أو شاركوا في صنعها طيلة الأيام التي سبقت تسلسل هذا وذلك مما يستحقّ بمنظومات المجتمع المدني ومرترقة السفارات. وأول هذه التجليات أننا أمام خطرين حقيقين: الأول، وهو الذي يلغي الحدود والمسافات السياسية والطبقية. أما الثاني، فهو التعميم الذي يخلط بين الأهداف المطلوبة والقوى المسؤولة عن منح تحققها. والتبسيط المخلّ هذا، الذي لم يغب يوماً عن المشهد السياسي اللبناني نتيجة طابع الدولة الطائفي، قد أطل برأسه سريعاً وسئم الشارع الذي بدأ في أيامه الأولى موحداً كما لم يسبق للتاريخ اللبناني أن شهد مثيلاً له.

انقسام الشارع إلى شوارع، على ما تبينته الشعارات المرفوعة، ليس بالأمر العفوي ولا البسيط. ثمة من خطط لهذا الانقسام وبتره، وهنا، من الضروري القول لكل من عنيه ويهيمه أمر الحراك واستمراريته أن السلطة الحاكمة التي أن أوان النيل منها وتجاوزها، سياسياً وثقافياً وأخلاقياً، لا تقتصر على المواقع الرسمية. إنها خلاصة كل مواقع النفوذ السياسي والمالي والمعنوي والثقافي والاجتماعي... بل يمكن الزعم أنها أعمق وأبعد مما يخيل لكثيرين. إنها شبكة المصالح العنكبوتية التي تجمع وتضم كل من له مصلحة في الحفاظ على النموذج الاقتصادي - الاجتماعي الذي يحتمي بالطائفية البغيضة ويقفاتها منها، إنها في نسج الأهداف المشتركة التي منتهها المصالح وعمقتها الموارد المنهوبة وجرّتها المفاهيم الرؤى المرتبطة بالسياسات المهمة. إنها في ما هو غير مرئي من وجوه هزرة وكالحة قبضت على المشهد منذ ثلاثين عاماً وتبّفت. والسلطة هذه التي تعمن في الإنكار، وتتصدى لإرادة الناس ورغبتها في التغيير أو الإقلاع عن سياسات بعينها تضم خليطاً يصعب رسم معالمه بسهولة التي يفترضها الغاضبون الذين استلوا أوجاعهم ونزلوا إلى الشوارع يبتغون، ويستدعي من أصحاب الحراك الفعليين والمعنيين بنجاحه، لفت أنظار الناس إلى وجوب أن تكون معركتهم على قدر من التركيب يوازى أو يضاهي تركيب السلطة

وتعقيدات اجتماعها، وهو ما يتطلب الإقلاع عن التفاؤل الجاني والانتباه إلى صعوبة الحركة وإلى ضرورة تنظيم الصفوف. والتلكؤ عن هذه المهمة العاجلة يمثل مشكلة حقيقية قد يؤدي تجاهلها إلى ضياع الفرصة التاريخية المتاحة.

الإصلاح الذي يدعو إليه أركان السلطة هو غير الإصلاح الذي ينادى به الشارع، واستراداً، فإن الإصلاح الذي دعت إليه كلمة الرئيس ميشال عون هو غير الإصلاح الذي يفكر فيه رئيس الحكومة سعد الحريري. إصلاح الأخير يهدف، حصراً، وحسب ما صار واضحاً، إلى استنقاذ النموذج الذي أرساه والده الراحل، بل ومعاودة استئناف ما كان من سياسات دمّرت الدولة وأفقرت الناس وشوّهت الاجتماع الهش. إننا اليوم، وبإزاء تعقيدات الوضع، وعجز السلطة عن تجاوز نفسها، أو تقديم التنازلات التي من شأنها إعادة شيء من التوازن المقفود مع الناس، أحوج ما تكون إلى إعمال العقل ومعه المخيلة. أما تلك الأصوات، سواء تلك التي تغالي في التفاؤل بقرع التغيير الشامل وإمكاناته، والتي يمكن لتصديقها أن يقودنا صوب مغامرة محفوفة بالمخاطر ومحكومة بالفشل التريع فإنها تشارك، من حيث وأد، وهذا مما يتطلب منا أقصى درجات الوعي وأرفع مستويات الانتباه.

إن التغيير المنشود يجب أن يأخذ في اعتباره موازين القوى القائمة، وأن يعمل على تجاوزها انطلاقاً من معرفته بمواقع القوة والضعف، وموازين القوى التي ترسمها اللحظة السياسية الدقيقة ربطاً بالانفجار الذي ضرب منظومة السيطرة والنهب وانكشاف عجزها الكامل، ووجود الناس في الشارع وانتظامها الكاسر لما كان مألوفاً، ونجاحها في التلاقي بمعزل عن الرسوم طائفياً وسياسياً تسمح بالقول إن ثمة جديداً قد بدأ وأن اكتماله يحتاج إلى تبصر خاص وزوئية مسؤولة وإلا فإن كل ما تراكم طيلة الأيام الثمانية الماضية مهتد بالصراع والتبند.

إن أولى الخطوات المطلوبة من قوى الاعتراض الشعبي هو الالتفات إلى جدية المخاطر التي لاحت خلال اليومين الماضيين، وإلى ضرورة وجوب التفريق والتمييز بين المسؤوليات وتوزيعها بالعدل والقسّاس بين الذين تعاقبوا على الحكم، أي بين آباء النموذج وصنّاعه وبين من تعاشروا معه فحسب. ومن الطبيعي أن تكون مسؤولية الآباء أكبر وأرجح بما لا يقاس. يبقى أن هناك نقطة لا بد من التننّ إلى خطورتها على مستقبل هذا الحراك الواعد، وتكرار لفت الأنظار إلى إن من شأن التهاون في مسألة حمايته من أصحاب الأغراض والأجندات النبتة أن تطيع به. إذا من الواجب معاودة التأكيد على أصل الموضوع وجوهره. والأصل كما الجوهر هو في ضرورة التصويب الدقيق على العنوان الحقيقي وهو هنا الموضوع الاقتصادي الاجتماعي، والنموذج المعتمد الذي يمثل، أما الموضوعات الأخرى ذات الصلة بقوة لبنان ومنعته الدفاعية وموضوعية مشاركته في مواجهات الإقليم فموضوع آخر لا صلة له لا من قريب أو من بعيد بأصل المشكلة التي فجرّت غضب الناس.

يبقى أن الاعتراف الموارب بالأزمة، الذي عبرت عنه كلمة الرئيس ميشال عون، غير كاف بالمرّة ولا يلتي أيًا من العناوين الجدّية التي يطرحها الحراك. لكن مع ذلك يمكن اعتبارها بمثابة نقلة في المعركة. يستلزم من المواطنين كمالاً غير منقوص. وهذا يستلزم رص الصفوف وتنقيتها من المرترقة واللصوص والطفيليين والناقضين الذين بدأوا بالتسلل الكثيف مستخدمين الإمكانيات التي تتيجها لهم الأجندات المعّدة في عواصم الإقليم وبعض العالم وميزانيتها الضخمة.

إن الأزمة التي فجرها استنشاء النهب وتعاطف الجشع وصمّ الآنان، لا حل لها إلا بإقرار المسؤولين عنها بمسؤوليتهم الكاملة وبالتالي المسارعة إلى دفع كلفتهم في هذه المسؤولية، بعيداً عن بدعة المشاركة في الخسائر. ومن ثم، وهنا الأهم، تجاوز النموذج منأ لتكرارها، وهو ما يجب أن يكون في رأس اهتمامات الحراك.